# الخطاب الإعلامي للصحافة الإلكترونية العربية بعد ثورات الربيع العربي – دراسة حالة الأردن–

**د/ عزام علي عنانزة**
**قسم الصحافة**
**جامعة اليرموك– الأردن–**

**الملخص :**

تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى تأثر الصحافة الإلكترونية في الأردن بثورات الربيع العربي، والذي انعكس على واقع هذه الصحافة بشكل عام، وعلى الخطاب الإعلامي لها بشكل خاص، حيث لعبت الصحافة الإلكترونية في الأردن دوراً بارزاً في التأثير على الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد منذ عام 2010 حتى الآن

**Abstract:**

This study aims to shed light on the important role played by electronic news websites, including social media networks in following up and covering these revolutions from the start up to the present date. Jordan was chosen as a case study due to the widespread of news websites and the high level of press freedom available

**مقدمة:**

لعب الإعلام بكافة أشكاله وأنواعه دوراً مهماً في ثورات الربيع العربي، وقد كان في مقدمة الوسائل الإعلامية التي كان لها حضوراً بارزاً في انطلاق قطار الربيع العربي الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها، حتى أن البعض يسمي تلك الثورات بمسميات مختلفة مثل "الانتفاضة العربية" (The Arab Upspring) و"التمرد العربي" (The Arab Revolt)(1)، و"الربيع الإلكتروني"(The Electronic Arab Spring) و "ثورة الفيس بوك" ( The Facebook Revolution) أو "ثورة التويتر" (Twitter Revolution)(2).

وذلك في إشادة بالدور الكبير الذي لعبته الصحافة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي في قيام هذه الثورات، حيث كان الحديث عن الثورة والتمهيد لها يتم اولاً عبر الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وعند انطلاق شرارة الثورة تقوم هذه الوسائل بمتابعة مجرياتها وتغطية أحداثها أولاً بأول.

تعد الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الإلكتروني منافذ أمل وفضاء رحب للشباب العربي بشكل عام والثوار منهم على وجه الخصوص للتواصل والتحاور والتنسيق فيما بينهم بسهولة وسرعة ويسر بعيداً عن رقابة السلطات في بلادهم، ولا شك أن الحوار والنقاش في شؤون وهموم البلاد، والتنسيق والتنظيم للأنشطة الثورية قبيل قيام الثورات وعند اندلاعها هو أساس هذه الثورات، فالصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي هي التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية العربية وحملت لواءها عبر نقلها لسلسلة من الرسائل ذات الدوافع الثورية مثل الحرية والعدالة والتنمية والفساد وغيرها، كما نجحت الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في رفع سقف التوقعات لدى الشباب في إمكانية نجاح الانتفاضات الشعبية او الاحتجاجات التي تحولت لاحقاً إلى ثورات عارمة أطاحت بالأنظمة الاستبدادية وذلك على النحو الذي شهدناه، في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن(3).

ومما لا شك فيه أن الصحافة الإلكترونية في كافة دول الربيع العربي قد شهدت تغيراً في أدائها وأساليبها وأدواتها ومضمون ما تنشر، مكنها من لعب دوراً ثورياً أحياناً

وتوعوياً أحياناً أخرى كان من ثمار الدور الجديد للصحافة الإلكترونية نجاح الثورات العربية في أكثر من بلد عربي.

وفي هذا السياق كانت استجابة الأردن مبكرة مقارنة مع كافة الدول ا لعربية للتداعيات الثورة الرقمية في أعقاب الثورة الشعبية عام 1989 والتي امتدت بدورها لتشمل مناطق أخرى فيما اصطلح على تسميته بهبة نيسان والتي كانت أهم العوامل في إعادة الحياة النيابية وإجراء انتخابات نيابية حرة وتحرير غير مسبوق لوسائل الإعلام مقارنة مع ا لعقود الماضية. وكما يؤكد الأكاديمي والمؤرخ الإعلامي البارز عصام الموسى فإن عودة الانتخابات النيابية جاءت بعد تعليق دام حوالي أربعين عاماً مورست خلالها الأحكام العرفية. فكانت هبة نيسان قد سبقت كافة انتفاضات الربيع العربي بعشرين عاماً والتي انطلقت شرارتها الأولى من تونس في نهاية عام 2010 حيث امتدت إلى عدد من الدول العربية ولا تزال نيرانها مستعرة ، إلا أن رياح الربيع العربي والتي أدت إلى اقتلاع أنظمة الاستبداد من جذورها لم يكن لها أي تأثير على النظام السياسي الملكي الهاشمي في الأردن، بسبب سياساته الحكيمة وانفتاحه وشفافيته النسبية منذ عام 1989 حيث أدرك الراحل الملك الحسين بن طلال بأن العالم في تغير سريع وجاءت خطواته الإصلاحية في نهاية الثمانينات لتتوج ثمرة عشرات السنين من الخبرة والحكمة وبعد الرؤية المشهود لها عالمياً حيث كان من أقدر الناس قراءة المستقبل بكافة أشكاله(4).

وفي الأردن، وتجاوباً مع ما شهدته معظم الدول العربية من البحرين شرقاً إلى تونس غرباً مروراً بليبيا ومصر وسوريا واليمن والبحرين والكويت من ثورات شعبية، شهد الأردن حراكاً سياسياً اجتماعياً شمل معظم أنحاء البلاد، وانطلق من الجنوب الذي كان يعد مركز ثقل النظام السياسي الأردني، وقد لعبت الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي دوراً حيوياً في نشأة وتكوين هذا الحراك، ونقل خطاباته وبرامجه وأنشطته وردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه هذا الحراك، والعقبات والصعوبات التي يواجهها وكذلك الإنجازات التي حققها، كما لعبت الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً في رفع سقف الحريات وكسر حاجز الخوف لخلق ربيع أردني ذو خصوصية محلية من حيث سلميته وشرعيته ومطالبه بالعدالة والتنمية تحت شعار إصلاح النظام، وبالتالي عدم الارتباط بأجندة الربيع العربي من حيث تغيير النظام السياسي(5).

لقد وفّر الفضاء الإلكتروني حقل ومجال للمواطن الأردني بشكل عام ولناشطي الحراك الشعبي الأردني بشكل خاص للتحدث بحرية ولو تحت اسم مستعار حول كل ما يدور في البلاد من أحداث، وحول مطالب الحراك الشعبي، والأغلبية التي كانت تسمى بالصامتة تحولت إلى أغلبية متحدثة تعبّر عن آمالها وهمومها، ولا شك أن الربيع العربي كان له انعكاسات واضحة على الصحافة الإلكترونية في البلاد الأمر الذي دفع بالحكومات المتعاقبة إلى محاولة تكميم أفواه الناس المطالبة بالحرية والعدالة والمساواة وذلك من خلال استخدام سلطاتها المتنوعة ومنها قيام الحكومة بإجراء تعديلات على قانون المطبوعات والنشر وذلك على النحو الذي سنفصّله لاحقاً في هذه الدراسة.

**التاريخ والنظرية:**

لا شك بأن ثورات الربيع العربي أو الانتفاضات التي حصلت في العالم العربي وانطلقت شرارتها الأولى من تونس أولاً لتمتد إلى ليبيا ومصر واليمن وسوريا وإلى درجة أقل في البحرين والسعودية والأردن والعراق وعُـمـــان والجزائر، لا شك أنها قدمت برهاناً قاطعاً على أهمية الدور الذي باتت وسائل الاتصال الحديثة تلعبه وتحديداً الرقمية منها في تغذية الثورات واستمرارها لتحقيق مطامح شعوبها نحو الديموقراطية والحرية ومجتمع العدالة والقانون. هذه الواقعة أي قيام وسائل الاتصال كما يؤكد الأكاديمي عصام الموسى بقيام وسائل الاتصال بدور محفّز تكررت قبل ذلك في أحداث سياسية واجتماعية مماثلة في ثورات "المعلو–اتصالية" الثلاث المعروفة الأبجدية والمطبعة والإلكترونية.

وقد ركّز الموسى وهو محق على الدور الهام الذي لعبه الكاسيت الإذاعي أي شريط التسجيل الإذاعي الصوتي والذي كان وسيلة الاتصال التي لعبت دور هام في تحقيق الثورة ا لإسلامية في إيران وهزيمة شاه إيران قبل ثلاثة عقود. كانت الأشرطة تحمل توجيهات أية الله خميني وخطاباته ، فقامت بتعبئة الناس ضد نظام الشاه ا لمستبد والموالي للولايات المتحدة الأمريكية الإمبريالية. وتبع ذلك دخول الهاتف النقال مجال الاستخدام حيث قام بلعب دور بارز في أحداث الفلبين وهزيمة الديكتاتورية فيها. كما قام هتلر والذي عزا هزيمته في الحرب العالمية الأولى إلى استخدام أعداد ألمانيا الراديو في الدعايات الإعلامية بإيلاء الإعلام ووسائله اهتماماً خاصاً من خلال تعيين وزير له هو جوبلز الذي

أصبح وزيراً للدعاية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مادة الدعاية مادة علمية تدرس في المعاهد والجامعات، مؤذنة بمولد علم الاتصال الحديث.

أما بالنسبة للربيع العربي فقد كان ا لدور الفاعل والأهم هو تكنولوجيا الاتصال الرقمية ا لحديثة حيث لعبت دوراً بارزاً من خلال الفضائيات والبث المباشر للمظاهرات والأحداث أو من خلال الإنترنت ومواقع الاتصال الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر والبريد الإلكتروني واليوتيوب ، مما أدى إلى خروج الجماهير في تظاهرات حاشدة أطاحت برؤوس ا لظلم والاستبداد رغم جسامة التضحيات أو المخاطر التي يعرفها ويتوقعها كل من يخرج أجل الحرية.

ويبين الموسى أن النظرية الإعلامية التاريخية أن تطوير أدوات اتصال جديدة تستدعي من النظم السياسية القائمة وضع سياسات أكثر ديموقراطية باتجاه تخفيف قبضتها على السلطة, ومنح مزيد من الحرية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد. لقد ظل النظام الاعلامي في الأردن تمثله مثل باقي النظم الاعلامية العربية إلى حد كبير خاضعاً لنظرية السلطة حيث تقوم الدولة بإدارة المؤسسات الإعلامية والتحكم بها لتعبر عن وجهة نظرها مستقصية ومبعدة أي وجهة نظر أخرى لا تتماشى مع وجهة نظرها.

إلا أن مطلع التسعينات من القرن الماضي شهد تشريعاً يعلي من حرية التعبير حيث جاء قانون ا لمطبوعات والنشر لعام 1993 ليكون من أكثر القوانين تقدماً وتطوراً في دعم الحريات وفتح المجال أمام الأشخاص والمؤسسات للمساهمة في وسائل الاعلام بحرية ويسر.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، لعل من أبرزها حداثة الموضوع حيث أن الصحافة الإلكترونية تعتبر ظاهرة جديدة في الإعلام استطاعت أن تحقق حضوراً بارزاً في المشهد الإعلامي حيث جذبت أعداداً كبيرة من القراء ولا سيما ان الوصول والتواصل مع هذه الصحافة أكثر سهولة من غيرها من الوسائل مثل الصحافة المكتوبة، والتي تتميز بولائها للسلطة أو سيطرة السلطة عليها، فكانت الصحافة الإلكترونية في العالم العربي بشكل عام ومنه الأردن أكثر مصداقية، وأكثر قرباً لأفكار واتجاهات وميول المواطن، ولا يخفى أن الصحافة الإلكترونية أصبحت تشكل في عالم اليوم تهديداً مباشراً للصحافة

المكتوبة التي هي بدورها أصبحت تتزاحم على المواقع الإلكترونية لتعرف نسبة قرائها، على الرغم من أن الصحافة المكتوبة ستبقى حية لها جمهورها كما لبقية الوسائل الإعلامية جمهورها.

وكذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التطور الذي طرأ على الصحافة الإلكترونية والدور الذي لعبته والاساليب الجديدة التي استخدمتها الصحافة الإلكترونية في ثورات الربيع العربي، وفي الحراك الشعبي الذي شهدته الأردن حيث كان للصحافة الإلكترونية انعكاساتها على تطور ومسار الأحداث لدرجة أن البعض أطلق على الربيع العربي مسمى الربيع الإلكتروني نتيجة الدور البارز الذي لعبه العامل التكنولوجي والمتمثل في شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات والهاتف النقال.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر الصحافة الإلكترونية في الأردن بثورات الربيع العربي، والذي انعكس على واقع هذه الصحافة بشكل عام، وعلى الخطاب الإعلامي لها بشكل خاص، حيث لعبت الصحافة الإلكترونية في الأردن دوراً بارزاً في التأثير على الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد منذ عام 2010 حتى الآن، كما تهدف الدراسة إلى توضيح التغيرات التي شهدها الخطاب الإعلامي للصحافة الإلكترونية في الاردن من حيث الشكل والمضمون وردود الفعل الحكومية تجاه هذه الظاهرة، وأخيراً استشراف مستقبل الصحافة الإلكترونية في البلاد.

**منهجية الدراسة:**

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض واقع الصحافة في الأردن بشكل عام والصحافة الإلكترونية بشكل خاص، ورصد ابرز التغيرات التي طرأت على الصحافة الإلكترونية من حيث الشكل والمضمون بعد ثورات الربيع العربي، وكذلك تستخدم المنهج المقارن من خلال مقارنة دور الصحافة الإلكترونية في الاردن مع بقية دول الربيع العربي باعتبار الصحافة الإلكترونية عامل أساسي في نجاح الثورات العربية وتشجيع الحراك الشعبي في الاردن.

**فرضيات الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الأساسية التالية:

هناك علاقة بين ثورات الربيع العربي والحراك الشعبي الذي انطلق في الاردن منذ عام 2010 حتى الآن والتغيرات التي طرأت على الصحافة الإلكترونية في الأردن من حيث الشكل والمضمون.

**أسئلة الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما أثر الربيع العربي على الصحافة في الأردن؟

2-ما أثر الحراك الشعبي في الاردن على الخطاب الإعلامي للصحافة الإلكترونية في الأردن؟

3-ما الدور الذي يمكن أن تسهم به الصحافة الإلكترونية في نشوء ربيع اردني؟

4-ما هي ابرز القضايا التي تناولتها الصحافة الإلكترونية في الاردن؟

5-ما هي ردود الأفعال الرسمية والشعبية تجاه الصحافة الإلكترونية؟

**واقع الصحافة في الاردن:**

منذ نشأة الدولة الاردنية عام 1921، عبّر الاردنيين عن رغبتهم بإقامة حكم نيابي ملكي وراثي يكفل لهم حرية الراي والتعبير، إلا أن تلك الرغبات لم تجد آذاناً صاغية لدى أمير البلاد حين ذاك، حتى أن شاعر الاردن الكبير مصطفى وهبي التل الملقب بعرار اعتقل أكثر من 20 مرة نتيجة ممارسته حرية التعبير من خلال قصائد سياسية معبرة عن هموم وتطلعات أبناء شعبه(6).

ومع تولي الملك حسين سلطاته الدستورية عام 1952 تم تبني دستور جديد في البلاد، احتوى على العديد من النصوص الديمقراطية التي أكدت على حقوق الاردنيين وحرياتهم، وفي مقدمتها حرية التعبير وحرية الصحافة والمطبوعات، وعدم جواز تعطيل الصحف أو إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون، وشهدت البلاد في أوائل سنوات حكم الملك حسين تجربة ديمقراطية حقيقية مارس خلالها المواطنين حرية الرأي والتعبير بشكل واضح، وتمتعت الصحف حينها بنوع من الحرية والاستقلالية قل نظيرها في البلاد العربية، إلا أن هذه التجربة لم يكتب لها الاستمرار نتيجة ظروف سياسية أبرزها حرب عام 1967، حيث توقفت المسيرة الديمقراطية وأعلنت الأحكام العرفية، وتم تعطيل الحياة النيابية حتى عام 1989(7).

في عام 1989 وبعد هبة تموز استأنف الأردن مسيرته الديمقراطية، حيث تم إلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات العامة، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الصحافة في البلاد حيث شهدت ثورة في عدد الصحف الأسبوعية والتي وصلت إلى ما يقارب 20 صحيفة تمتعت بنوع من الاستقلالية وارتفاع سقف الحرية(8).

ويعد هذا العدد الكبير من الصحف الأسبوعية دليل على رغبة المواطنين في التعبير عن آرائهم في صحفهم الخاصة بعيداً عن رقابة وتدخلات السلطة.

غير أن توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل المعروفة بمعاهدة وادي عربة عام 1994 أدى إلى تراجع المسيرة الديمقراطية، مما كان له آثاراً سلبية على الحريات العامة ومنها حرية التعبير، ولا سيما بعد إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر فرض قيوداً مالية وعقوبات مشددة على الصحف وبالتالي حد من حرية الرأي والتعبير، وهذا يتضح من خلال نصوص القانون وكذلك القضايا المرفوعة على الصحف الاسبوعية والتي زادت عن 100 قضية(9).

وفي عام 1999 تولى الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، وأكد في بداية حكمه أنه لا تراجع عن النهج الديمقراطي كأسلوب في الحكم، إلا أنه بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 تراجعت المسيرة الديمقراطية وتأثرت الحريات العامة وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، وكان لهذه الأحداث آثار مباشرة على الصحافة التي امتنعت عن نشر الكثير من المقالات والمعلومات والتقارير وذلك لتجنب الاصطدام مع الدولة، ودفع ثمن باهظ ولا سيما بعد تعرض الكثير من الصحفيين للاعتقال والاعتداء والضرب والتعذيب(10).

ومع انطلاقة الربيع العربي عام 2010 وبدء حراك سياسي في البلاد، كانت الصحافة بشكل عام ومنها الصحافة الإلكترونية ميدان للصراع بين السلطة ودعاة وأنصار الحرية والإصلاح، ومع انتشار الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي قامت السلطات الأردنية في أواخر عام 2012 بإجراء تعديلات موسّعة على قانون المطبوعات والنشر شمل المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد بررت الحكومة القانون الجديد بأنه يهدف لتنظيم المواقع الإلكترونية ولكنه في نظر الكثير يشكل تقييد للحريات

وتكميم للأفواه، ووفقاً لدراسة قانونية اصدرها مركز حماية وحرية الصحفيين فإن من أهم مثالب القانون الجديد ما يلي:

-عدم تمييز القانون بين جرائم الذم والنقد والتحقير، كما هو الحال في قانون العقوبات، مما يترك الباب مفتوحاً أمام دعاوى قد لا تنطبق في حالة الصحف، مثل التحقير.

-عدم التفريق بين الدعاوى المدنية التي تقام بالتبعية وبين الدعاوى المدنية التي تقام أمام المحاكم بشكل مستقل.

-قانون المطبوعات والنشر قانون تنظيمي ولا يجوز أن يشتمل على أحكام كما في قانون العقوبات.

-إن إعطاء القانون لصفة الاستعجال في قضايا المطبوعات والنشر هو أمر سلبي، لأنه يرهق القضاء وقد يؤدي إلى التأثير على حقوق الخصوم؛ كما أن صفة الاستعجال تضر بقضايا المطبوعات والنشر، كما أنه لا يجوز حصر إجراءات التقاضي في القضايا الجزائية بوقتٍ معين لأن هذا يتنافى مع العدالة، وخصوصاً مع عدم وجود الكادر الإداري الكافي للقيام بذلك، بالإضافة إلى العدد الكبير جداً للقضايا التي ينظر بها الجهاز القضائي.

-إعطاء الحق لدائرة المطبوعات والنشر بحجب المطبوعة الإلكترونية، وهو انتهاك واضح لأن دائرة المطبوعات والنشر ليست جهة قضائية.

-تعريف المطبوعة الإلكترونية في القانون يشمل جميع المواقع الإلكترونية الأردنية وغير الأردنية، الموجودة على شبكة الإنترنت؛ وهذا خلل كبير في القانون بسبب استحالة تطبيقه على المواقع العالمية.

- اعتبر القانون المواقع الإلكترونية شخصية اعتبارية، مع أنها في الواقع خدمة مقدمة على الفضاء الافتراضي (الإنترنت) ومن غير الممكن قانونياً التعامل معها كشخصية اعتبارية.

-إن طلب الترخيص المسبق يعتبر قيداً على حرية الراي والتعبير والإعلام والصحافة، وهو أمر يتنافى مع النص الدستوري؛ فالأصل التسجيل دون الترخيص المسبق.

-إن تطبيق جميع تشريعات المطبوعات الصحفية على المواقع الإلكترونية يلزم بالتقيد بشروط المطبوعات والنشر من حيث تعيين رئيس تحرير مسجل في نقابة الصحفيين، وهذا يتعارض مع مبادئ وأسس المهنة الصحفية، بحيث لا يمكن تطبيق مبادئ النزاهة والحيادية والموضوعية

على التعليقات، فهي آراء شخصية لا علاقة للمطبوعة الإلكترونية بها، ولا تجوز محاسبة مالك المطبوعة الإلكترونية أو العاملين فيها عليها.

-التغول الواضح على السلطة القضائية من خلال إعطاء الحق لمدير دائرة المطبوعات والنشر القرار في مدى ارتكاب المواقع الإلكترونية غير المرخصة في المملكة لمخالفات لأحكام قانون المطبوعات والنشر وأي قانون آخر(11).

وهكذا يمكن القول بخصوص واقع الصحافة في الأردن أن السلطة الرابعة مغيّبة وحرية التعبير مقيدة، الأمر الذي يضر بصورة الاردن وسمعته كدولة ديمقراطية، ويتعزز انتهاك حقوق وحريات الإنسان ويسود الفساد والطغيان.

**الصحافة الإلكترونية في الأردن:**

بعد نجاح ما يسمى بثورة الاتصالات التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين، انتشر استخدام الإنترنت في الأردن، حيث بلغ عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في البلاد في نهاية عام 2011 ما يزيد عن مليونين ونصف شخص أي ما نسبته 36% من عدد السكان(12)، وهكذا أصبح أكثر من ثلث السكان لديهم مداخل للحصول على المعلومة والتواصل بحرية وسهولة، مما أدى إلى إضعاف سلطة الدولة في احتكار المعرفة ولا سيما في ظل ضعف مصداقية الإعلام الحكومي، وفقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها، وبمقارنة عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن بعدد مستخدمي الإنترنت في دول الربيع العربي، ومع تشابه الظروف السياسية والاقتصادية واالاجتماعية في كافة الدول العربية باستثناء دول النفط، فقد توقعت صحيفة الايكونومست (The Economist) أن يكون الأردن المحطة الثانية للربيع العربي بعد تونس(13)، والجدول التالي يبين نسب وعدد مستخدمي الإنترنت في الأردن ودول الربيع العربي حتى نهاية عام 2011(14).

| الدولة | عدد مستخدمي الإنترنت | النسبة من السكان |
|---|---|---|
| مصر | 30 مليون | %36 |
| سوريا | 5 مليون | %22 |
| تونس | 4 مليون | %39 |
| اليمن | 3.5 مليون | %15 |
| الأردن | 2.5 مليون | %36 |
| ليبيا | 1 مليون | %18 |

جدول يبين نسب وعدد مستخدمي الإنترنت في الأردن ودول الربيع العربي حتى نهاية عام 2011

وبالرغم من أن الدستور الأردني وعلى النحو الذي ورد ذكره في السابق، قد كفل للمواطن حرية الرأي والتعبير، وكفل لوسائل الإعلام ومنها الصحافة الحرية والاستقلالية، إلا إن النصوص الدستورية شيء، والممارسة العملية على أرض الواقع شيء آخر مختلف تماماً، لا بل أن مسيرة الإعلام في البلاد تؤكد بأن القوانين المتعلقة بالحريات العامة في البلاد ومنها قوانين الإعلام والمطبوعات والنشر تفرغ النصوص الدستورية من مضامينها.

ومنذ بدء الربيع العربي عام 2010 انتهجت الحكومات المتعاقبة سياسة شبه عرفية بمحاولة حرمان الناس الحق في التعبير، حيث مُنعت الكثير من المقالات، وتم اعتقال العديد من الصحفيين، وتم إغلاق قناة جوسات الفضائية بدون أمر قضائي وذلك لبثها حلقة حوارية لبعض رموز المعارضة السياسية في الأردن.

ولإحكام السيطرة على الإعلام ومنه الصحافة الإلكترونية قامت الحكومة في أواخر عام 2012 بالتقدم لمجلس النواب بمشروع قانون جديد للمطبوعات والنشر والذي قام بإقراره بسرعة بالرغم من المثالب التي احتوى عليها القانون كما تم ذكر ذلك في الصفحات السابقة.

وقد كان من ثمار هذا القانون تراجع تصنيف الاردن عالمياً في مقياس الحريات بشكل عام والحريات الصحفية بشكل خاص، ومثل القانون ضربة لجهود ومسيرة

الإصلاح في البلاد ومخالفة صريحة لتوجهات الملك عبد الله الثاني صاحب مقولة "الحرية سقفها السماء"(15).

**أثر الربيع العربي على الصحافة الإلكترونية في الأردن**

لقد غيرت الصحافة الإلكترونية الحديثة الكثير في البلاد، ولا سيما أنها متاحة عبر الإنترنت لكل مواطن يرغب في المشاركة في الحوار والنقاش، وإبداء الرأي في كل الأحداث والموضوعات المتداولة والمنشورة على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وكل ذلك بسهولة ويسر وسرعة فائقة جداً، وإلى حد ما بعيداً عن أعين الرقيب أو السلطة.

كما ان الصحافة الإلكترونية في الأردن تأثرت جراء الربيع العربي من حيث الشكل والأداء والخطاب الإعلامي، فقد وفرت الصحافة الإلكترونية مصدر بديل للإعلام الذي تسيطر عليه السلطات في البلاد، والتي تحاول الوقوف كحائط صد أمام محاولات التغيير والتعبير عن الرأي، مما زاد من فقدان مصداقية هذا الإعلام الرسمي لدى الشعب الأردني ولا سيما أنه بوق للحكومات المتعاقبة يحاول التضليل وتزييف الوعي وإنكار الحقائق. وبنفس الوقت زادت شعبية ومصداقية الإعلام البديل (الإلكتروني) والذي وفر ما يمكن أن نسميه منصة أو مكبر صوت يمكن أن يتجاوز المسافات ويخترق الحواجز ويصل إلى الناس الذين لم يكن لديهم مصدر موثوق للمعلومة.

وبالمجمل تأثرت الصحافة الإلكترونية في الأردن بأحداث وتداعيات الربيع العربي من حيث الشكل والمضمون وذلك على النحو الذي سنوضحه تالياً:

**أولاً: من حيث الشكل:**

**1- ثورة في المواقع الإلكترونية**

في الوقت الذي كان فيه المشهد السياسي في الاردن يتأثر بموجات التغيير التي اجتاحت دول الربيع العربي من حيث تزايد حركة الاحتجاجات الشعبية، كان هناك ازدياد ملحوظ في نشوء المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وغيرها من الأنشطة وهذه المواقع إضافة للمدونات الشخصية مكنت الكثير من الأردنيين، ولا سيما فئة الشباب منهم للاطلاع على ما نشر فيها والتعبير عن همومهم وهواجسهم وآمالهم وتطلعاتهم، وقد دفع ذلك بالسلطات إلى استخدام شتى الوسائل لكبح جماح هذه المواقع والمدونات، فكثير من

الصحفيين وناشطي مواقع التواصل الاجتماعي الذين يستخدموا الفيس بوك والتويتر وغيرها تم استهدافهم والاعتداء عليهم سواء من قبل الأجهزة الأمنية او أشخاص غير معروفين، فعلى سبيل المثال وثقت لجنة حماية الصحفيين في عام 2011 تعرض ما يزيد عن 70 صحفي لاعتداءات سواء من قبل الأمن أو من قبل مجهولين يصنفوا بأنهم من الموالاة(16).

كما تعرضت الكثير من المواقع الإلكترونية للقرصنة فعلى سبيل المثال تعرض موقع عمون الإلكتروني، وهو الموقع الأول في البلاد من حيث عدد المستطلعين إلى قرصنة بعد نشره بيان لمجموعة 36 عبر أصحابه عن رايهم في أوضاع البلاد منتقدين لنظام الحكم، كما اعتقل عدد من ناشري المواقع الإلكترونية وتم تقديمهم لمحكمة أمن الدولة وهي محكمة عسكرية مثل ناشر موقع جراسا وموقع خبر جو.

**أبرز المواقع الإلكترونية الأردنية:**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عمان نت | قلب الأردن | الماسة نيوز | صحيفة الديوان | الخندق | الإصلاح نيوز |
| المدينة نيوز | سرايا | ع النار | صحيفةالسوسنة | صوت الأردن | رم للأنباء |
| الحقيقة الدولية | وكالة عمون | وكالة جلعاد الاخبارية | شيحان نيوز | عمّأن سيتي | مؤاب نيوز |
| خبرني | وكالة جراسا | عاجل أون لاين | نيرون نيوز | عِفرا نيوز | وكالة رؤيا نيوز الاخبارية |
| وطن نيوز | أخبار البلد | اجبد الإخبارية | جفرا نيوز | عين نيوز | وكالة عجلون الاخبارية |
| زاد الأردن | أخبار الاردن | عرب نيوز | عمان نت | وكالة رقيب نيوز | الجنوب نيوز |
| هوا الأردن | البلقاء الإخبارية | موقع سواليف | صوت المواطن | جراءة نيوز | الأردن العربي |
| في المرصاد | عمان بوست | البوصلة للأنباء | الصوت الاخباري | قلب الأردن | وكالة فساد الاخبارية |
| آخر خبر | القلعة نيوز | الخط الاحمر نيوز | صحيفة jo24 | الطيف نيوز | الوكيل الاخباري |
| العقبة اليوم | شمس الأردن | كل الأردن | موقع السقيفه | العراب نيوز | مرايا نيوز |
| طلبة الاردن الاخباري | صحيفة الموقف | اخبار الناس | خبر جو | صحيفة آخر خبر | وطنا نيوز |
| اخبار بلدنا | الأنباط | قرايا نيوز | صحيفة بيلا الاخبارية | مؤاب الاخبارية | المنبر الأردني الحر |

**2- ظاهرة المواطن الصحفي**

أتاحت ثورة الإنترنت والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال ظهور ما يعرف بالمواطن الصحفي، فأي مواطن يجيد استخدام الإنترنت والهاتف المحمول المزود بكاميرا يستطيع أن يقوم بدور الصحفي، وذلك بتصويره لأحداث عايشها أو تابعها عن قرب ثم نشرها على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

إن ظاهرة المواطن الصحفي كانت من أبرز عوامل نجاح بعض الثورات العربية، وقد انتقلت هذه الظاهرة بسرعة من بلد عربي إلى آخر، ولعل من أبرز مزايا هذه الظاهرة عدم الالتزام بالشروط المتعارف عليها لممارسة مهنة الصحافة كالحصول على شهادة جامعية أو العضوية في النقابات المهنية، وفي الأردن فإن هذا النوع من الصحافة اصبح المصدر الوحيد لتغطية أنشطة الحراك الشعبي في البلاد، ولا سيما أن السلطات تمارس التعتيم الإعلامي على هذا الحراك علاوة على السقف المرتفع جداً لشعارات وخطابات ناشطي الحراك، فالكثير من المواقع الإلكترونية تعتمد على مقاطع الفيديو والصور التي يقوم بإرسالها ناشطي الحراك عبر الإنترنت.

وعندما شهدت البلاد إجراء انتخابات نيابية هذا العام، فقد تم توثيق العديد من المخالفات لقانون الانتخاب بواسطة الهواتف النقالة ثم تم نشرها إلكترونياً حتى أن بعض القنوات الفضائية كانت أسيرة في كثير من الأحيان إلى فضاء الفيسبوك والتويتر ومقاطع اليوتيوب التي مصدرها المواطن الصحفي(17).

**3- انتشار المدونات الشخصية**

انتشرت في البلاد المدونات الشخصية لسياسيين وصحفيين وناشطين في الحراك الشعبي في البلاد، فمن لا موقع له على الإنترنت لا موقع له على الأرض، ويدرك هؤلاء المدونين الدور المهم لوسائل التواصل الاجتماعي في تكوين الراي العام وإحداث التغير الاجتماعي والثقافي، وهكذا أصبحت أنشطة وتغريدات النخبة السياسية في البلاد متاحة أمام الجميع.

ومثلما تعرض ناشري المواقع الإلكترونية للاعتداءات فقد تعرض الكثير من أصحاب المدونات الشخصية للاعتداءات والمضايقات الأمنية، واعتداءات من اشخاص مجهولين فعلى سبيل المثال تعرضت المدونة إيناس مسلم لاعتداء من مجهولين بعد نشرها

على موقعها الشخصي انتقادات لسمو الأمير حسن بعد إدلائه بتصريحات حول تنخيل المعتصمين في ساحة النخيل(18).

وبالرغم من ما يتعرض له اصحاب المدونات من مضايقات إلا أن السلطات تبقى عاجزة عن ملاحقتهم ولا سيما أن أعدادهم بتزايد مضطرد.

**4- ظاهرة استطلاعات الرأي العام الإلكترونية**

من التطورات التي شهدتها الصحافة الإلكترونية في الأردن بعد نجاح ثورات الربيع العربي شيوع ظاهرة استطلاعات الرأي العام عبر المواقع الإلكترونية، من المعلوم أن استطلاعات الرأي العام في دول العالم غير الديمقراطية لا تعبر حقيقة عن آراء وميول واتجاهات المواطنين، وغالباً ما كان يتم التلاعب بالأرقام وإنكار الحقائق وإظهار الرأي العام عادة متوافقاً ومنسجماً مع السياسات والتوجهات الرسمية للسلطات في البلاد، والأردن ليس استثناء من هذه الظاهرة.

ومع ثورة المواقع الإلكترونية في البلاد بعد الربيع العربي واتساع سقف الحريات في هذه المواقع، أصبحت هذه المواقع تقوم بإجراء استطلاعات للرأي العام حول الكثير من القضايا التي تهم المواطن الأردني، وتتميز هذه الاستطلاعات عادة ببساطتها حيث يقوم المواطن بالمشاركة فيها إلكترونياً وبالتالي لا يجامل أحد ويعبر عن رأيه بصراحه.

كما يمكنه أن يطلع مباشرة على نتائج الاستطلاع واتجاهات الرأي العام في البلاد تجاه القضية المطروحة، ومن القضايا التي تقوم المواقع الإلكترونية باستطلاع الرأي العام حولها السياسات الحكومية بشكل عام، الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، نزاهة الانتخابات، فعالية مجلس النواب وغيرها من قضايا.

لقد كشفت الكثير من نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجرتها الصحافة الإلكترونية في البلاد عن اتساع الفجوة بين المواطن والمسؤول، وعن فقدان الثقة والمصداقية للخطاب الإعلامي للسلطة وكذلك استشراء الفساد في البلاد وعدم توفر إرادة سياسية حقيقية لمحاربة هذه الآفة، وأخيراً عدم جدية النظام السياسي في إحداث إصلاح سياسي حقيقي يواكب تطورات المرحلة وما تشهده المنطقة العربية من ثورات.

**ثانياً: من حيث المضمون:**

**1- رفع سقف الحريات وكسر حاجز الخوف لدى المواطن**

لقد نجح الإعلام الإلكتروني في رفع سقف الحريات وكسر حواجز الخوف والتردد لدى المواطن الأردني، وذلك بتناول قضايا ومواضيع كانت قبل الربيع العربي من المحرمات مثل الحديث عن فقدان هيبة الدولة، وتراجع ثقة المواطنين بالكثير من مؤسسات الدولة ومنها مؤسسة الديوان الملكي، دائرة المخابرات العامة، الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية وغيرها.

لقد ارتفع سقف الحريات والانتقادات للمؤسسات السابقة والمسؤولين القائمين عليها، واتهامهم بالفساد والشللية، وإهدار ثروات ومقدرات البلاد، لقد كان انتقاد سلوكيات أي شخص يعمل في المؤسسات السابقة انتقاداً للمؤسسة ذاتها يترتب عليه دفع ثمن كبير، وبعد ثورات الربيع العربي سقطت الحصانة عن هذه المؤسسات وأصبحت المواقع الإلكترونية تعج بالمقالات لكتاب وصحفيين وأكاديميين ومواطنين عاديين تناول المؤسسات السابقة وشخوصها بالانتقاد والدعوات للمحاسبة والإصلاح والتحذير من مغبة استمرار إدارة الدولة بالأساليب القديمة التي عفى عليها الزمن ولا بل أن بعض الكتاب قد أخذ يكتب منتقداً رأس الدولة مباشرة ومن المقالات ذات الصلة بهذا الموضوع:

-خصخصة الديوان الملكي(19)

-تردد الملك باتخاذ قرارات سياسية هامة... رؤية أم هلع(20)

-من يحاسب بطانة أولي الأمر في الأردن(21)

-شعبية الملك على المحك في ضوء تراجع دعمه لمطالب الشعب الإصلاحية(22)

-لماذا يصر الأمير حسن على تحدي مشاعر الأردنيين؟(23)

-إعادة هيكلة دائرة المخابرات العامة(24)

**2- زيادة مستوى الوعي الشعبي:**

ساهمت الصحافة الإلكترونية برفع مستوى الوعي الشعبي في البلاد حيث أصبح الحديث عن المشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي، وإحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي، وتعزيز النهج الديمقراطي في البلاد، وتوفير الضمانات لحماية

الحقوق والحريات، ومحاربة الفساد، واستعادة الثروات المنهوبة، وغيرها من أولويات وطنية أصبحت جميعاً مفردات يتداولها عامة الناس وجزء من خطابهم اليومي.

لقد وفرت الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بيئة خصبة ومناخ مناسب للحوارات الشعبية، وآفاق واسعة للتعبير عن الرأي حيال موضوعات بالغة الأهمية للمواطن، فالمعلومات والأخبار التي يتم نشرها إلكترونياً ويتم تداولها بسرعة وسهولة أصبحت ذات تأثير على عقول وأنماط تفكير وثقافة وسلوكيات المواطن المتلقي لهذه الأخبار والمعلومات ذات الدرجة العالية من المصداقية.

لقد لعبت وسائل الصحافة الإلكترونية دوراً كبيراً ومهماً في خلق وعي جديد لدى فئة كبيرة من المجتمع الأردني، وبدأ هذا الوعي بالتأثير على سلوكياتهم من خلال المشاركة في الاعتصامات والمسيرات الشعبية المطالبة لحقوقها في الحرية والعدالة ومحاربة الفساد، وإذا كان الحراك الشعبي في البلاد في بداياته مقتصراً على فئة محدودة من المواطنين فإنه تحول إلى حراك جماهيري لاحقاً(25)، وصل إلى حد تنظيم اعتصامات أمام الديوان الملكي وقصر رغدان من أجل المطالبة بإصلاحات دستورية والضغط على مراكز القوى ومافيات الفساد، وكذلك لتشجيع القوى الشعبية على انتزاع حقوقها بالعمل الجماعي طويل النفس بالاعتصام والتظاهر ووقفات الاحتجاج في جميع أنحاء البلاد حتى الوصول بالبلاد إلى دولة مدنية حقيقية تليق بالشعب الأردني.

ولقد أدركت الصحافة الإلكترونية لدورها في تبني المواضيع التي تعبر عن رغبات وميول واتجاهات المواطنين، فأصبحت الموضوعات المحلية تتصدر صفحاتها الإلكترونية، ولا سيما أن الحصول على المعلومات المحلية لا يكلف الكثير من الوقت والجهد ويحقق التفاعل المطلوب من فئة القراء.

**3- نشر ثقافة الاحتجاج**

يؤكد الباحثون في الإعلام على أن هناك علاقة طردية بين الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية، حيث يؤدي الاتصال الجماهيري وظيفة إعلامية تؤثر على المشاركة السياسية بشكل غير مباشر من خلال التشجيع على الأنشطة السياسية بمختلف اشكالها(26).

وفي الأردن لعبت الصحافة الإلكترونية دوراً بارزاً في تعزيز ونشر ثقافة الاحتجاج في المجتمع، فالحراك الشعبي الذي شهدته البلاد كان عند انطلاقه في عام 2010 حراكاً مطلبياً يركز على الحاجات الاقتصادية في المقام الأول، واقتصر على فئات محددة في المجتمع مثل عمال الموانئ وعمال وزارة الزراعة وحراك المعلمين، وفئة محدودة من المتقاعدين العسكريين، وقد اقتصر هذا الحراك على مناطق محدودة جداً في البلاد، إلا أنه مع نجاح الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وغيرها ارتفع زخم الحراك في البلاد، وساهمت الصحافة الإلكترونية في ذلك من خلال نقلها لأخبار هذه الثورات، وكذلك أنشطة الحراك الشعبي في الأردن والذي كان يركز في مطالبه وشعاراته على إبراز الفجوة بين النخبة الحاكمة في البلاد وأدائها السياسي وبين الغالبية الساحقة من أبناء الشعب التي تعيش ظروفاً صعبة، وبالتالي زاد الإقبال الاختياري والطوعي على المشاركة في أنشطة الحراك ونجح الحراك في الوصول إلى مناطق جديدة لم يصل إليها من قبل ولا سيما في شمال البلاد، وأصبحت ثقافة الاحتجاج جزء من الثقافة العامة في البلاد حتى أنه بلغ عدد الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات في الأردن عام 2011 ما يزيد عن 3000 احتجاج(27).

إن هذا النوع من الثقافة، وهي ثقافة الاحتجاج، هي ثقافة جديدة في المجتمع الأردني، وهي من ثمار الربيع العربي والصحافة الإلكترونية، ولا سيما أننا نتحدث عن مجتمع تسوده ثقافة الصمت والسلبية والعزوف عن العمل السياسي، فعلى سبيل المثال يقل عدد المنتسبين للأحزاب السياسية في الأردن عن 50 الف وهذه نسبة تمثل أقل من1% من عدد السكان(28)، وهكذا نجحت الصحافة الإلكترونية في تغيير اتجاهات المواطنين نحو الاحتجاجات بحيث تحول الاتجاه نحوها من غير مرغوب إلى مقبول ثم إلى مطلوب.

**4- تسليط الضوء على الفساد:**

إذا كانت الظروف التي دفعت بالأردنيين إلى الاحتجاج والتظاهر لا تختلف عن الظروف التي أدت إلى قيام الثورات الشعبية في دول الربيع العربي، إلا أن أكثر ما يقلق ويغضب الأردنيين ويستفز مشاعرهم هو استشراء الفساد في مختلف اشكاله في كافة مفاصل الدولة والمجتمع، ونهب الثروات الوطنية ومقدرات البلاد من قبل الفاسدين الذين لا زالوا بعيدين عن المساءلة والمحاسبة، ويصولون ويجولون في البلاد ويتقلدون ارفع

المناصب، وهذه الفئة من المجتمع باتت تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً هائلاً وتسخّر إمكاناتها لوقف مسيرة الإصلاح والإفلات من المساءلة(29).

ولذلك وجدت الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في موضوع الفساد مادة دسمة باعتبارها من أكثر القضايا التي تهم وتؤرق الأردنيين، ولا سيما أنهم ضحايا لهذه الآفة وهم يعانون الظلم والإقصاء والفقر والبطالة وارتفاع الأسعار، وانتهاج السلطة سياسات تغيير الوجوه واستمرارية النهج السياسي والاقتصادي وترحيل الأزمات، والتردد في مكافحة الفساد، والالتفاف على مطالب الشعب بتحقيق إصلاحات سياسية جذرية تكرس مبدأ الشعب مصدر السلطات.

عملت الصحافة الإلكترونية على متابعة الكثير من قضايا الفساد ونشر الكثير من الوثائق المتعلقة بها، إضافة إلى أحاديث وتصريحات المسؤولين والشخصيات الوطنية والقوى السياسية، وكذلك متابعة الجهود الرسمية المبذولة من أجل محاربة هذه الظاهرة سواء كان ذلك عبر القضاء أو هيئة مكافحة الفساد، ومن أبرز القضايا التي تابعتها الصحافة الإلكترونية: اتفاقية الكازينو، ملف سكن كريم لعيش كريم، بيع شركات الكهرباء والفوسفات والبوتاس، برنامج التحول الاقتصادي، المنحة النفطية الكويتية، مؤسسة موارد، ترخيص شركة أمنية، وغيرها(30).

لقد لعبت الصحافة الإلكترونية دوراً بارزاً في تسليط الضوء على موضوع الفساد وتكوين راي عام ضاغط بأهمية هذا الموضوع من خلال تزويده بالأخبار والمعلومات والحقائق، وكشفت عن تعثر الجهود لمكافحة الفساد وذلك لضعف الإرادة لدى القيادة السياسية في مكافحة هذه الآفة، يضاف إلى ذلك عدم استقلال القضاء بشكل تام وعدم كفاءة مجلس النواب (31)، ولا تزال الصحافة الإلكترونية تنشر أخبار الكثير من الرموز والشخصيات السياسية التي تحوم حولها الكثير من شبهات الفساد وتشكل محاكمتهم مطلباً رئيساً للشارع الأردني ووسيلة لتهدئة الشارع واستعادة الأموال المنهوبة.

**مستقبل الصحافة الإلكترونية في الأردن**

تسعى السلطة في الأردن إلى إحكام سيطرتها على كافة وسائل الإعلام وذلك لضمان استمرار حالة الأمن والاستقرار في البلاد، ولتهميش وإضعاف المعارضة السياسية، وتستخدم السلطة كافة إمكاناتها السياسية والقانونية والمالية لتحقيق ذلك الهدف، غير أن

طبيعة المرحلة التي يمر بها العالم بشكل عام، والمنطقة العربية منها الأردن بشكل خاص، تجعل من المتعذر السيطرة على الإعلام ولا سيما الإلكتروني.

فقانون المطبوعات والنشر وما يرتبط به من إجراءات قضائية والضغوط الممارسة على ناشري المواقع الإلكترونية وأصحاب المدونات وأصحاب القنوات الفضائية لن تؤدي إلى تغيير مواقف واتجاهات هذه الوسائل الإعلامية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من المشهد الإعلامي في البلاد، لا بل أنها تعبر عن آراء ومصالح الغالبية الساحقة من أبناء البلاد.

لقد كشفت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة التي شهدتها البلاد هذا العام 2013 أن ثقة المواطن عالية جداً بالأفراد القائمين على القنوات الفضائية

والصحافة الإلكترونية حيث فازت قائمة أردن أقوى التي تتزعمها الإعلامية الدكتورة رلى الحروب بأصوات ما يزيد عن 100 ألف مواطن من المشاركين في الانتخابات النيابية وفاز بعضوية مجلس النواب السابع عشر 3 من العاملين في القنوات الفضائية وأربعة صحفيين(32).

إن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلاد تؤكد فاعلية الصحافة الإلكترونية وقدرتها على الصمود في مواجهة الضغوط الرسمية لدرجة تمكننا من القول أن السيطرة على هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة يفوق قدرات وإمكانات الدولة الأردنية.

وإذا ما استمرت السلطات في البلاد في ممارسة الضغوط المختلفة على الإعلام فإن ذلك ليس إلا دليل على إفلاس هذه السلطات ومحاولتها تكميم الأفواه للسيطرة على الأوضاع في البلاد، وهذه سياسة اثبتت الأحداث في دول الربيع العربي فشلها ولا سيما أننا في مرحلة عنوانها الأبرز: الشعب يريد.

**خاتمة:**

لقد واكبت الصحافة الإلكترونية أكبر عملية تغيير شهدها العالم العربي خلال المئة عام الماضية، وقد بذلت تلك الصحافة دوراً رائداً سواء في التمهيد والتشجيع لقيام هذه الثورات الشعبية العربية أو تغطية أخبارها ومستجداتها وتفاصيلها اليومية.

لقد كانت الصورة والكلمة هي السلاح الذي امتلكه الثوار في مواجهة أدوات البطش والقتل الذي امتلكته السلطة في دول الربيع العربي، إلا ان الإنترنت والهاتف الخلوي ووسائل التواصل الاجتماعي تفوقت في ميادين التحرير وساحات الحرية على كافة أنواع الأسلحة التي امتلكتها السلطة في دول الربيع العربي.

وفي الأردن حالة الدراسة، فإن الصحافة الإلكترونية حاولت ولا تزال أن تعلن انحيازها للمواطن العادي الباحث عن الأمل والحرية والعدالة، الأمر الذي دفعها أحياناً إلى الصدام مع السلطة ودفع ثمن مواقفها، إن ما يشهده الأردن من حراك سياسي سلمي شعبي مطلبي في المقام الأول لا يجد التغطية المناسبة والمنصفة من الإعلام الرسمي، الأمر الذي يدفع بالباحث عن الحقيقة إلى اللجوء إلى الصحافة الإلكترونية التي نجحت في الارتقاء بأدائها وأسلوبها وشكلها ومضمونها إلى مستوى يليق بآمال وتطلعات المواطن الأردني وكان التطور الذي طرأ على الصحافة الإلكترونية انعكاس لثورات الربيع العربي.

إن الحكمة والعقلانية تقتضي من أصحاب القرار في البلاد اعتماد أساليب جديدة في التعامل مع الإعلام بشكل عام والصحافة الإلكترونية بشكل خاص، وهنا تبدو الحاجة ملحّة لإعادة النظر بالسياسة الإعلامية في البلاد وإعادة النظر بالتعديلات الأخيرة على قانون المطبوعات والنشر، لا بل إلغائها.

**المراجع:**

1-Michael, Hudson, "Awakening, Cataclysm or Just a Series of Events? Reflections on Current Waves of Protest in the Arab World", Jadaliyya, 6/5/2011.

2-Fes. de. A Hofheinz, "The Internet in the Arab World Playground for Political Liberalization. International Politics and Society, 2005 .

3-www.digitaltrends.com/social-media/study-confirms-social-media-revolutionary-role-in-arab-spring.

4-عصام الموسى، الرقمنة والربيع العربي في الأردن: دراسة حالة، المستقبل العربي،2012.

5- أحمد فاخر، الحراك الشعبي الأردني البدايات أم النعايات، في الحراك الشعبي الأردني، الدار الأردنية للدراسات، 2012.

6- لمزيد من المعلومات حول فترة حكم الأمير عبد الله ونضال الشعب الأردني، انظر الدراسة الرائدة للدكتور عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية 1921-1946، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 2011، وكذلك كتاب الدكتور علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص 1916-1946، الجزء الثاني، مركز الكتب الأردني، الطبعة الأولى، 1990.

7-منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، الطبعة الأولى، 1959.

8- د. علي محافظة، الديمقراطية المقيّدة: حالة الأردن 1989-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2001.

9- Elananza, Azzam. "Freedom of Expression in Jordan", Ph. D. Thesis, Dublin City University, 2005.

10-محافظة، مرجع سابق، الديمقراطية المقيدة، ص 319.

11-الإصلاح في الأردن، التقرير السابع، مرصد الإصلاح الأردني، أيلول، 2012.

12-
en.wikipedia.org/wiki/list_of_countries_by_number_of_intrnet_users

13-www.economist.com/blogs/newsbook/2011/02/unrest_Jordan.

14-
en.wikipedia.org/wiki/list_of_countries_by_number_of_intrnet_users

15-Basma Gathrie and Fida Adely, Is the sky falling? Press and Internet Censorship Rises in Jordan, Jadaliyya, 31-10-2012.

16-المرجع السابق.

17-عبد العزيز الخضر، الفضائيات في الربيع العربي، صحيفة الشرق، 2012/1/21.

18-https://cpj.org/2012/in-Jordan-blogger-stabbed-after-criticizing-the-royal-family.php

19-www.albaladnews.net/more_588816_1

20-http://jordanzad.com/print.php?id=95152

21-
www.allofjo.net/index.php?page=article&id=12251#.urt9vitx8
22-
www.watannews.net/newsdetails.aspx?page10=54&newsid=57554
23- jordannewsjordan.com/jordannews/showthread.php?182233
24-
www.allofjo.net/index.php?page=article&id=42644#urtt4f1txw8
25- www.allofjo.net/index.php?page=article&id=8781

26- الدكتور ثروت مكي، الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 2005.

27-لمزيد من المعلومات حول حركة الاحتجاجات في الأردن، انظر مثلاً: الخط الزمني للاحتجاجات الأردنية 2011

Ar.wikipedia.org/wiki/2011_الخط_الزمني_للاحتجاجات_الاردنيه

28-www.alghad.com/index.php/article/353721.html

29- هناك الكثير من الدراسات والمقالات التي تناولت موضوع الفساد في الأردن منها باللغة الإنجليزية انظر مثلاً:

R. Belwal and K. Al-Zoubi. Public centric e-governance in Jordan: A Field Study of People's perception of e-governance awareness, corruption, and trust. Journal of Information, Communication and Ethics in Society. Vol. 6. Iss: 4. pp. 317-333.

30- حول أبرز قضايا الفساد: انظر مثلاً: اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين تفتح باب ملفات الفساد على مصراعيه... أسماء وأرقام على الرابط التالي:

www.baladnanews.com/print.php?newsid=26177&catid=7

31- انظر مثلاً، نواب الـــ 16 يفتحون ملفات الفساد ويبرئون المتهمين ويغلقونها للأبد، صحيفة السبيل، الأحد، 30 كانون الأول 2012.

32-
www.jordansun.com/elections/jordan_parliamentary_election_winners.html